الفصل الرابع:

منهج الإمام الشاطبي وأسلوبه واتجاهه في زوائده الصرفية وموقفه من أدلة الاحتجاج.

٤،١ المبحث الأول: منهجه.

المنهج لغة: من كلمة نهج: بمعنى الطريقة والسبيل، نهج: بيّن واضِحٌ، وهو النَّهْجُ، قال أبو كبير:

فأَجَزْتُه بأفلّ تحسب أثره # نهجاً، أَبَانَ بذي فَرِيغٍ مَخْرَفِ[٤٧٨]

والجمعُ نَهجاتٌ ونُهُجٌ ونُهوجٌ، وطُرُقٌ نَهْجةٌ، وسبيلٌ. مَنْهَجٌ: كَنَهْجٍ. ومَنْهَجُ الطريقِ: وضَحُه. والمِنْهاجُ: كالمِنْهَجِ.[٤٧٩]

واصطلاحاً يراد بمنهج البحث هي الطريقة التي سار عليها العلماء في علاج المسائل والتي يصلون بفضلها إلى ما يرمون إليه من أغراض.

من خلال الدراسة والمتابعة زوائد الشاطبي الصرفية كان بالإمكان إدراك الملامح الرئيسية للمنهج الذي اتبعه وسار عليه فيهما، وهي في النقاط الآتية:

١. كان يذكر الآراء المختلفة في المسألة الواحدة مناسبا لها في الغالب مُرَجِّحًا وَمُعَلِّلاً، يقول في حكم انحصار الاسم في المجرد والمزيد من غير اعتماد: "معنى التجرد التعرّي من الزيادة، فما ليس بعضه زائداً يسمى مجردا، ويريد أن الاسم على قسمين، مجرد من الزيادة ومزيد فيه. فأما المجرد من الزيادة فمنتهى

---

[٤٧٨] البيت البسيط ينسب إلى أبو كبير الهذيلي (اسمه عامر بن الحليس) الأفلّ: السيف به فلل وفلول معا، قد قورع به. الفريغ: الطريق الواسع. المخرفة: الطريق من طرق النعم. **الشاهد فيه:** نهج بمعنى طرق وسبيل. وهو من شواهد الشعراء الهذليين. ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م. *ديوان الهذليين*. دار الكتب المصرية. غير مفهرس.

[٤٧٩] ابن منظور. د.ت. *لسان العرب*. ص. ٣٨٣

ما يبلغه من الحروف خمسة أحرف. أنّث الخمسَ، لأن الحروف تذكر تؤنث، فيكون ثلاثياً نحو رجل، وفرس، وضِلَع ونِمّر وصُرد وإِبِلٌ وقِفْلٌ وعِدْلٌ وفَلْسٌ ووما أشبه ذلك يكون رباعيا نحو: جَعْفَر، وقِمَطْر، ودِرْهَم، وبُرْقُع وجُحْدَب ونحو ذلك. ويكون خماسيا نحو: سَفَرْجَل، وجَحْمَرِش وجُرْدَحْل، وقُذَعْمِل، وما أشبه ذلك."[٤٨٠] وما ذكره هو مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ كلّ اسمٍ زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة، فإن جاءت على أربعة نحو أحرف جعفر ففيه زيادة حرف واحد. فاختلفوا (في الزائد) فذهب الكسائي إلى أن الزائد هو الحرف الذي قبل الآخر. وذهب يحيى بن زياد الفراءُ إلى أن الزائد هو الآخر، هذا إن كان رباعيا، فإن كان خماسيا ففيه زيادة حرفين. ثم علّل الشاطبي أنّ مذهب البصريين هو الصحيح، لأنّ الزيادة لا يقدّم على القول بها إلاّ بدليل، وإلاّ فالأصل أن يقال في أحمر ونحوه: أنّ الهمزة أصلية، لكن لما كان المعنى شيء له حمرة، وعلمنا بالضرورة أن الأحمر لم يلتق مع الحمرة في حروفه اتفاقاً من غير قصد كاتفاق أحمر مع أحمد في ثلاثة الحروف الأول، ثبت لنا ضرورة من استقراء كلام العرب أنّ العرب لحظت في الأحمر لفظ الحمرة ولا بد، فظهر لنا بذلك أنّ الهمزة زائدة، فحكمنا بذلك. وكذلك ما أشبه هذا ممّا يدلّ على الزيادة، فبأيّ وجه يحكم في راء جعفر أنّها زائدة ولم نجد فيها دليلاً على أنّها كالهمزة في أحمر. ومن ههنا ألزم سيبويه من زعم أن الراء في جعفر زائدة أو الفاء أن يقول في وزنه: فَعْلَرَ أو فَعْفَلَ وأن يقول في غَلْفَقٍ: فَعْلَقٍ. وإن جعل الأول زائدا أن يقول في جعفر: جَعْفَلَ، وفي غَلْفَقٍ: غَفْعَلٍ. لأنّه يجعلها كسائر حروف الزوائد، فلا بدّ من وزنها بلفظها كما تقول: أَفْعَلٌ في أحمر، وفَعْوَلٌ في جَهْوَرٍ، وفَعْلَنٌ

[٤٨٠] الشاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. *المقاصد الشافية*. ج. ٨ ص. ٢٥١ وينظر الرسالة ص. ٩٩

في خَلْبَنٍ. وكذلك ينبغي له إن جعل الحرفين الأخيرين في فرزدق أن يقول: فَعَلْدَقٌ. قال سيبويه: "فإذا قال هذا النحو جعل الحروف غير الزوائد زوائد، وقال ما لا يقول أحدٌ".[٤٨١]

وقد التزم بعض الكوفيين هذا، ولكن الجمهور منهم لا يلتزمون بذلك وإن اغتفروا الزيادة، وحجتُهُم في الزيادة أنّهم قالوا: أجمعنا على أنّ وزن جَعْفَرٍ فَعْلَل، ووزن سَفَرْجَلٍ فَعَلَّل، قد علمنا أنّ أصل هذين المثالين فاء وعين ولام واحدة، فثبت أنّ الثانية والثالثة زائدة، فدلّ على أنّ في جعفر حرفا زائدا، وفي سفرجل حرفين.

قال المؤيدون من البصريين: إنّ الوزن أوّلاً إنّما هو وضع من النحويين واتفاق اصطلاحيّ بينهم، حيث أرادوا أن يضعوا الأوزان أمثلةٌ ويتبيّن فيها الحرف الأصلي من الزائد، فكيف يُجعَل الوضعُ الاصطلاحيُّ حجّة على كلام العرب؟ هذا (ما) لا يسوغ لأحد أصلاً. وأيضاً سيتبيّنُ لِمَ اختاروا الثلاثي في التمثيل دون غيره حيث تعرّض له الناظم إن شاء الله تعالى. فالحقّ الذي لا يَصحُّ سواه ما ارتضاه الناظم من مذهب البصريين، مع أنّه أمرٌ راجعٌ إلى معنى اصلاحيّ لا ينبنى عليه في أحكام العربية كبيرُ فائدة.

ويقول الشاطبي أيضا في هذا وفي القليل النادر كان يذكر الآراء باستقصاء في المسألة، لكنه لم يرجح رأيا معينا[٤٨٢]

٢. تعمّق/تعامل الشاطبي مع (الألفية) بدراسة عميقة، فاستطاع أن يستظهر من كلامه ابن مالك ومن ذلك أنّه يجيز النقل في المهموز وفي غير المهموز، طلباً للتخفيف عند الوقف، ولأنّ العرب لايقفون على متحرك، كما وأنّه يشير إلى قبوله ما سمع عن العرب في هذه المسألة.

---

[٤٨١] سيبويه. ١٤١٢هـ/١٩٩٢م. *الكتاب*.ج. ٤. ص. ٣٢٨

[٤٨٢] المرجع نفسه

٣. كان يستدرك أو يعترض على ابن مالك في معظم المسائل الصرفية وكان يجيب عنه في الغالب ومن ذلك قوله – بعد ما شرح قول ابن مالك:

فَذَاكَ يَاءً مُطْلَقاً جَا، وَأَوُمْ # وَنَحْـوُهُ وَجْـهَيْنِ فِـي ثَـانِيْهِ أُمْ[٤٨٣]

وقد خالف الشاطبي ابن الناظم[٤٨٤] في ضبط كلمة (أوُم) في متن الألفية، إذ ضبطها ابن الناظم بهمزتين ثانيهما مضموم، والأولى همزة المضارعة، وفسّر الـ (الوجهين) في قوله: "وَأَوُمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ" بأنّهما: التحقيق والإبدال.

والشاطبي فقد ضبط كلمة (أَوَمَ) هكذا، أي بواو مفتوح، ولزِمَ من ضبطه ألا تكون الهمزة للمضارعة، وقد فسَّر الـ (وجهين) في العبارة السابقة – بأنّهما: الإبدال واوًا نحو (أَوَم)، أو ياءً نحو (أَيَم).

قال الشاطبي: "قد أشار إليه الناظم في الجملة في المسألة التي ذكر إثر هذا، وهو قوله: "وَأَوَمْ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمْ" هكذا رأيتُه في النسخ (أَوَمَ) بفتخ الهمزة والواو معا على وزن أعمَّ،" ثمّ قال: ومعنى (أمَّ) اقصِد، أمَّ الشيءَ يَؤُمُّهُ أي قَصَده. ووجهين: مفعول به، أي اقصِدْ في ثانى أومّ وجهين، وثانى أومّ لفظا الواو، وأصله: أَأْمم، فثانيه على أصل الهمزة الثانية، وهذا هو الذي قَصَد، فَيعنى أنّ الهمزة الثانية من هذا البناء ونحوه لك في إبدالها وجهان، والوجهان المذكوران مُتَعيّنان مما تقدّم، لأنّه ذكر الإبدال واوًا والإبدال ياءً، وجعل لكل واحد منهما موضعًا معيّنًا، ثمّ ذكر هنا وجهين، فدلّ على أنّهما ذلك الوجهان، وهما الإبدال واوًا أو ياءً، فيجوز لك أن تقول: أومّ، كما ذكر بالواو،

---

[٤٨٣] ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. *متن ألفية ابن مالك*. ص. ٦٢

[٤٨٤] ابن الناظم؛ محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، أبو عبد الله، بدر الدين: نحوي: هو ابن ناظم (الألفية). من أهل دمشق مولدا ووفاة. سكن بعلبك مدة. له (شرح الألفية – ط) يعرف بشرح ابن الناظم، و (المصباح – ط) في المعاني والبيان، و (روض الأذهان – خ) في المعاني، و (شرح لامية الأفعال – ط) وكتاب في (العروض) وشرح غريب (تصريف ابن الحاجب) وغير ذلك. توفي عن نيف وأربعين عاما. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس. ٢٠٠٢. *الأعلام قاموس تراجم*. د.م: دار العلم للملايين. الطبعة: ١٥. ج٧. ص٣١

ويجوز أن تقول أيّم، بالياء. وذلك أنّ هذا المثال المذكور مبنيٌّ من أمّ على ونَةِ أَفعَلَ، فكان الأصل: أَأْمَمَ، فكرهوا إظهار التضعيف، فنقلت فتحة الميم إلى الهمزة ثم أدغمت في الميم الثانية، فصار في التقدير: أَأَمَّ، مثل: عمّ، فوجب إبدال الهمزة واوًا أو ياءً.) [٤٨٥]

٤. اعتمد الشاطبي على مصادر من العلوم المتنوعة كالفقه والأصول والحديث والصرف واللغة والعروض، ومن ذلك استخدامه المصطلحات الأصولية في المسائل الصرفية كالقياس والحجة والدليل والمذاهب وغير ذلك. كشرحه في قول الإمام ابن مالك:

وبِفُعُوْلٍ فَعِـلٌ نَحْوُ كَبِـدْ # يُخَصُّ غَالِباً كـذاك يَطْـرِدْ[٤٨٦]

قال الإمام الشاطبي رضي الله عنه: "أنّ الناظم في قياس هذا الجمع في فَعِلٍ مخالف في ظاهر أمره للنحويين من وجهين....."

وقوله في مسألة بناء الاسم الرباعي المجرّد فَعْلَلٌ: والبصريون احتجوا إنّ الفتح تخفيف من الضمّ. والدليل على ذلك أنّه ليس منها مثال إلاّ والضمّ قد جاء فيه، فقد قالوا فيها: جخدب وجندب وطلحب، برقع جؤذر.[٤٨٧]

وفي مسألة المضاعف الرباعي إذا سقط أحد المضاعفين في التصريف، أنّه قال: "ولما رأى الناظم القولين يتجاذبان الحجّة على تقارب، ورأى أنّ مذهب الكوفيين يطرد عليه قانون الزيادة التي قدم، ثبت له أنّ الدليل في الجنبتين قوي، فلم يرتهن في صحّة أحدهما ولا ترجيحه، بل أطلق ذكر الخلاف وترك الترجيح

---

[٤٨٥] الشّاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. *المقاصد الشافية*. ج. ٨. ص. ٩٦-٩٧

[٤٨٦] ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. *متن ألفية ابن مالك*. ص. ٥٤

[٤٨٧] الشّاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. *المقاصد الشافية*. ج. ٨. ص. ٢٨٦

للناظر. وإنّه لحسن، ولكنّ يؤخذ له مذهبه فيها من قوله: "واحكم بتأصيل حروف سمسم ونحوه"، وأنّه الحكم بالأصالة لما يُلقَى في الزيادة من الفصل بين المضاعفين بأصل."[٤٨٨]

ومصطلحات أخرى كـ "السماع" وهو مصطلح في علم الحديث.

٥. كان له استنباطات عظيمة من أمثلة ابن مالك، نراه عندما كان يشرح قول ابن مالك: قال النّاظم -رحمه الله-:

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدا # وَإِنْ يُزَدْ فِيهِ فَما سَبْعًا عَدَا[٤٨٩]

قال الإمام الشاطبي -رحمه الله- "معنى التجرد التعرّي من الزيادة، فما ليس بعضه زائداً يسمى مجردا، ويريد أن الاسم على قسمين، مجرد من الزيادة ومزيد فيه. فأما المجرد من الزيادة فمنتهى ما يبلغه من الحروف خمسة أحرف. أنّث الخمس، لأن الحروف تذكر مؤنث، فيكون ثلاثياً نحو رجل، وفرس، وضِلَع.... وما أشبه ذلك."[٤٩٠]

٦. كان الشاطبي حافلا بالتساؤلات على ابن مالك

٧. أنّه في إجابة عن الأسئلة ظاهر الإنصاف، كثير التحري في قضايا القياس والسماع

٨. أنّه معنِيٌّ بذكر الآراء ونسبتها إلى أصحابها والموازنة بينها

٩. كان يرجع على مصادر لغوية كثيرة أصيلة، فهو كثير الرجوع إلى كتاب سيبويه، وشرحه للسيرافي، وكتب الفراء، وابن السراج والمبرّد والزجاج وأبي علي الفارسي والرماني وابن جني والشلوبين وابن خروف والسهيلي والجزولي وابن مالك وخاصة التسهيل ورجع إلى أبي حيّان وابن هشام.

١٠. من مميزات شرح الشاطبي أنّه جاء بجميع الآراء وشروح السابقة

---

[٤٨٨] نفس المرجع. ج. ٨ ص. ٣٤٦

[٤٨٩] ابن مالك، محمد بن عبد الله. د.ت. *متن ألفية ابن مالك*. ص. ٦٠

[٤٩٠] الشّاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. *المقاصد الشافية*. ج. ٨. ص. ٢٥١

١١. أشار الشاطبي خلال شرحه إلى كتب أخرى نفيسة مما تدفعنا إلى البحث عنها

١٢. قسّم الشاطبي المسائل الصرفية توافق ألفية ابن مالك

١٣. كانت ألفاظه في كتابه المقاصد الشافية دقيقة تؤدي إلى الوفاء في الشرح

١٤. كانت عبارته قوية موضحة لصورة عالم أصولي ولغويّ

١٥. استدلّ الشاطبي من القرآن الكريم والأبيات الشعرية والأحاديث والأقوال والأمثال في كتابه المقاصد الشافية.

١٦. كان الشاطبي يحاول الربط بين ما جاء في ألفية ابن مالك وما جاء في "التسهيل" ويحاول الاعتذار من ابن مالك في بعض المسائل الصرفية

٤،٢ المبحث الثاني: أسلوبه

الأسلوب لغة: من كلمة سلب بمعنى الطريق، والفنّ والوجه. يقال: سلكتُ أسلوب فلان في كذا أي طريقته ومذهبه. ويقال: أخذنا في أساليب من القول أي: فنون متنوعة. ويقال: وإنّ أنفه لفي أسلوب إذا كان متكبّرا، قال:

أُنُوْفُهُمْ مِالفَخْرِ فِي أُسْلُوْبِ # وَشَعَرُ الأَسْتَاهِ بِالْجُبُوْبِ[٤٩١]

يقول: يتكبّرون وهم أخساء، كما يقال: أنف في السماء واستٌ في الماء. والجبون: وجه الأرض.

الأسلوب اصطلاحاً: قال عبد القاهر الجرجاني: "واعلم أن الاحتذاء عند الشعراء وأهل العلم بالشعر وتقديره وتمييزه أن يبتدئ الشاعر في معنىً له وغرض أسلوبا – والأسلوب الضرب من النظم

---

[٤٩١] البيت الرجز، ينسب إلى الأعشى (قوله يهجو وائل بن شرحبيل بن عمرو بن مرثد وقومه) و**الشاهد فيه**: الأسلوب الشموخ في الأنف. وأنفه في أسلوب أي لا يلتفت يمنة ولا يسرة، يقال للمتكبر. وهو من شواهد مجمّع اللغة العربية. ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م. *المعجم الوسيط*. ج. ٢ ص. ٤٤١ محي الدين، محمد عبد الحميد والسبكي، محمد عبد اللطيف. د.ت. *المختار من صحاح اللغة*، ج. ٢ ص. ٢٤٤

والطريقة فيه- فيعمد شاعر آخر إلى ذلك الأسلوب فيجيء به في شعره فيشبه بمن يقطع من أديمه نعلا على مثال قد قطعها صاحبها؛ فيقال قد احتذى على مثاله.[٤٩٢]

جاء أسلوب الشاطبي (أبي إسحاق) في زوائده الصرفية سهلا واضحا، وتعليميا نافعا، لأنه دار على صورة افتراضات وإجابات وهذه هي سمة المتأخرين بصفة عامة حيث كان يطرح السؤال أو النظر، ويقوم بالإجابة عليه بطريقة منطقية وتسلسل مفيد، قد تفتقدها بعض المؤلفات الأخرى، من خلال تتبعي لاختيارات الشاطبي وجمعها والوقوف أمامها والتأمل منها كان يسوق لنا هذه الزوائد القيمة النافعة في صور شتى وأساليب مختلفة وتتمثل فيما يأتي:

الأول: الاختيار الصريح، وذلك أنه ينص نصا واضحا وصريحا من غير مواربة ولا تعمية ولا إلباس على الناظر والقارئ لهذا السفر الضخم وهو كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، كأن نراه يقول: (فالأظهر كذا) أو (والظاهر كذا) وحتى تتضح هذه الصورة أجتزئ بذكر بعض الأمثلة التي تبين ذلك:

١. قول الشاطبي في مسألة انحصار الاسم في مجرد ومزيد: "فالأظهر أنّه أجمل القول في الزيادة لم يعيّن مقدار ما يزاد في بنات الثلاثة وفي بنات الأربعة وفي بنات الخمسة، وقد بيّن ذبك في التسهيل في الاسم والفعل فقال: ومنتهى الزيادة في الثلاثي من الأفعال ثلاثةٌ، ومن الاسماء أربعة، وفي الرباعي من الأفعال اثنان، ومن الاسماء ثلاثة. ثم قال ولم يزد في الخماسي غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرّدا أو مشفوعا بها التأنيث. وندر: قَرَعْبَلَانَة وإِصْطَفْلَيْنَةٌ وإِصْفَعِنْد"

٢. قوله في إثبات بناء الاسم الرباعي المجرّد فعلل حيث قال: "فالظاهر إثباته كما ذهب إليه هنا"

[٤٩٢] عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني النحوي أبو بكر. د.ت. *دلائل الإعجاز*. مكتبة الخانجي - مطبعة المدني. ص٤١١

الثاني: القول بالتصحيح والتصويب، بأن نراه أثناء عرضه لآراء العلماء في المسألة والنص على أدلتهم يذكر ما يذهب إليه بقوله: (هو الصحيح) معقبا بها على ما يريده في زوائده وهذا النوع من العرض كثير جدا، وهاك بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

١. قوله بالتصحيح لمذهب البصريين في مسألة انحصار الاسم في مجرد ومزيد حيث قال: "ومذهب البصريين هو الصحيح، لأنّ الزيادة لا يُقدم على القول بها إلاّ بدليل، وإلاّ فالأصل أن يُقال في أحمر ونحوه: إنّ الهمزة أصلية، لكن لما كان المعنى شيء له حمرة، وعلمنا بالضرورة أنّ الأحمر لم يلتق مع الحمرة في حروفه اتفاقًا من غير قصد كاتفاق أحمر مع أحمد فس ثلاثة الحروف الأولى، ثبت لنا (ضرورة) من استقراء كلام العرب أنّ العرب لحظت في الأحمر لفظ الحمرة ولابدّ، فظهر لنا أنّ (بذلك) أنّ الهمزة زائدة، فحكمنا بذلك."

الثالث: الاختيار الضمني (السكوتي)، والمراد بهذا اللون هو ما صدر عن الشاطبي من أصول وأدلة ترجح القول بمذهب من المذاهب دون أن ينص على ذلك بصورة من الصور السابقة، ومن ذلك أنه كان يعلل مذهبا من المذاهب ويترك الآخر غير معلل أو يعقب على بعض المذاهب في أثناء عرضه لها بأن يقول مثلا: (**والذي عليه الجمهور**) ومثال ذلك:

١. قوله في مسألة تصغير حبارى، فإنّ العلماء يختلفون على ثلاثة أقوال:

القول الأول: القول بأن تحذف الألف الأولى لتقييم بنية التصغير وتبقى ألف التأنيث.

القول الثاني: القول بأن تترك الألف الأولى على حالها فتصير ألف التأنيث بعد أربعة أحرف

القول الثالث: القول بأن يجعل الهاء بدلا من الألف التي كانت للتأنيث.

قال الشاطبي: "والذي عليه الجمهور مذهب سيبويه في التخيير، فأراد الناظم أن يحقق مذهبه فيها وقول الناظم: (وعند تصغير حبارى) لا يريد هذا اللفظ فقط، بل هو مثال كليٌّ يعطي

دخول ما كان نحوه من نحو: أَرَاطَى وأُرَانَى وحَلَاوى وخُزَامَى ورُخَامَى ونُعَامَى وما أشبه ذلك، فيتخير في تصغيره بين الوجهين." [٤٩٣]

٣، ٤ المبحث الثالث: اتجاه الشاطبي كما تصوره زوائده

الاتجاه على زنة افتعل والأصل اِوْتجاه وأصل المادّة (وجه) هو الفعل المثال الواوي و الاتجاه مصدر من الفعل اتَّجَهَ بمعنى لَهُ رأْيٌ أَي سَنَحَ، وَهُوَ افْتَعَل، صَارَتِ الْوَاوُ يَاءً لِكَسْرَةِ مَا قَبْلَهَا، وأُبدلت مِنْهَا التَّاءُ وأُدغمت ثُمَّ بُنِيَ عَلَيْهِ قَوْلُكَ قَعَدْتُ تُجاهَكَ وتِجاهَكَ أَي تِلْقاءك. وتَجَهْتُ إِلَيْكَ أَتْجَهُ أَي توجهتُ لأَن أَصل التَّاءِ فِيهِمَا وَاوٌ.[٤٩٤]

إن الإمام الشاطبي (أبا إسحاق) إمام لغوي له في الصرف نظرات، وفي مسائله آراء وفي مشكلاته توجيهات، وله مع ذلك آراء تفرد بها، وفكرٌ استقل به، ويبدو من خلال تتبع ودراسة زوائده الصرفية أنه تعمق في كتب اللغة بدأ بكتاب سيبويه إلى مؤلفات معاصريه، كان كثير القراءة والبحث، قرأ لسيبويه، والكسائي، والأخفش، والفراء، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، وثعلب، والزمخشري، وابن يعيش وابن خروف، والشلوبين، وابن عصفور، وغير هؤلاء، و هؤلاء من كبار اللغويين.

وأنه يميل إلى آراء البصريين ويأخذ بأقوالهم، ويدافع عنهم، ويحتج لهم بحيث يمكن القول بأنه ذو نزعة بصرية غالبا، والأدلة على ذلك كثيرة جدا في زوائده الصرفية منها:

أولا – كثيرا ما يبين مذهب البصريين و مذهب الكوفيين، ثم يرجح مذهب البصريين دائما ترجيحه بالدليل القوي والحجة الواضحة، وقد فعل في كثير من مسائل صرفية، وهناك بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

---

[٤٩٣] الشّاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. *المقاصد الشافية*. ج. ٧ ص. ٣٤٥ و ص. ١٢٨ من هذه الرسالة.

[٤٩٤] ابن منظور. د.ت. لسان العرب. ص. ٥٥٧

١. ذهب مع البصريين إلى القول بأنّ الاسم المجرد لايتجاوز خمسة أحرف، وذهب الكوفيون إلى أنّ كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فيه زيادة.

٢. ذهب إلى أن المصدر أصل المشتقات، والكوفيون يذهبون إلى أن الفعل أصل المشتقات.

ثانيا– ولم يُبدِ الشاطبي ميله للبصريين من تعصب ممقوت أو هوى في النفس، وإنما مال إليهم فيما مال بعد طول نظر وتبصر وإعمال فكر وبعد إقناع كامل ويقين قوي بأن الحق معهم والصواب رائدهم، يؤيد ذلك أنه وافق الكوفيين أيضا حينما رأى الحق في جانبهم، ومثال ذلك:

١. وافق الكوفيين في بناء الاسم الرباعي المجرّد "فُعْلَلٌ"، فقد ذكر مذهب البصريين القائلين بنفي وجوده، ومذهب الكوفيين القائلين بالثبوت، حيث قال في حديثه: " والفتح منقول فلابد من قبوله، ومن قال: إنّه مفتوح من المضموم فدعوى لادليل عليها، ولم يثبت من كلام العرب تخفيف الضمّ بالفتح فيحمل هذا عليه، مع أنّه ليس فيه هذا الثقل، وأما قولهم في غُرُفات: غُرفاتٍ فليس تخفيفا من المضموم، بل هو تحريك الساكن بالفتح، وحمل لفُعْلَة على فَعْلَة. وأيضا فقد ألحقوا بفعلَل فقالوا: سُودَد، قالوا عُوطط وعُندَد وحُولَل وقُعدَد. والإلحاق لا يكون إلا بأصل بناء ففعلل بلا إشكال – أصل بناء".[٤٩٥]

٢. استعمل أحيانا بعض المصطلحات الكوفية، من ذلك تعبيره بالمخفوض والبصريون المجرور ومثاله في مسألة المضاعف الرباعي إذا سقط أحد المضاعفين في التصريف أنّه قال: "والخلف في كلملم". "الخُلف" مخفوض عطفا على (تأصيل)، والتقدير: واحكم الخلف في كلملم.

---

[٤٩٥] الشّاطبي. ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧. *المقاصد الشافية*. ج. ٨. ص. ٢٨٧

٤،٤ المبحث الرابع: مصادر الشاطبي في زوائده الصرفية.

اعتمد الإمام الشاطبي في زوائده التصريفية على مصادر أصيلة صرح بالنقل من بعضها، وأخذ من بعضها دون تصريح، وقد تنوعتْ مصادر الشاطبي، التي اعتمد عليها في هذا الباب بين كتب لغوية ومعاجم وكتب نحوية وصرفية وغير ذلك، ويمكن بيان ذلك على النحو الآتي:

أولاً– كتب اللغة والمعاجم:

يفسر الشاطبي في الغالب ما يمر به من مفردات لغوية، ويذكر أحياناً اللُّغات الواردة في بعض الكلمات، وينقل ذلك عن كتب المعاجم فمن المعاجم التي صَرَّح بذكرها أو بأسماء مؤلفيها، معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي، ومعجم الصحاح للجوهري، ومعجم التكملة والذيل والصلة للصاغاني.

ثانياً– كتب النحو والصرف:

نقل الشاطبي في كتابه هذا نصوصاً كثيرةً واقتباسات متعددة من كتب النحو الأخرى، وقد صرَّح في أكثر هذه المواضع بالنقل منها، وقد اهتم الشاطبي كثيراً بكتب ناظم الألفية ابن مالك؛ فكان ينقل منها آراءه في غالب مسائل الزوائد الصرفية التي ذكرها، ومن الكتب النحوية التي صرح بالنقل عنها ما يلي : شرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، وتسهيل الفوائد لابن مالك، وكان ينقل نصوصاً كثيرة عن ابن مالك دون أن ينسبها الشاطبي إلى كتاب معين من كتب ابن مالك، وأوضح المسالك لابن هشام الأنصاري، وهو من الكتب، التي اعتمد عليها الشاطبي، وشرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، وكتاب الكتاب لسيبويه، ولكنه نقل بالواسطة؛ لأنه يندر في عصره رجوع العلماء إلى كتاب سيبويه مباشرة، لكن اطّلاع الإمام الشاطبي كان موسوعياً بالإضافة إلى قدرته العقلية العلمية الفائقة على التحليل والمناقشة.

ثالثاً– أقوال العلماء وآراؤهم.

وقد نقل الشاطبي أقوالاً كثيرةً ونصوصاً متعددةً عن كثير من العلماء لم يصرح بالكتب، التي نقل عنها، ومن هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد الفراهيدي، والكسائي، والفراء، وثعلب، وأبو حاتم السجستاني، وابن السكيت، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، وأبو علي الفارسي، وابن جني، والرماني، وابن الخشاب، وابن الخباز، والجرجاني، والعكبري، وأبو حيان الأندلسي، وابن أم قاسم المرادي وغيرهم، فحشد آراء كثير من النحاة والصرفيين من أهل المشرق والمغرب العربي، ويدلل ذلك على عمق الزوائد الصرفية عند الإمام الشاطبي، وقوة طرحه العلمي فيها، ولمست الباحثة ذلك في مدى التوسع والتبحر في علوم العربية في عقلية واستدلال هذا العالم الفذ، فوضحت كثيراً من المعطيات في عرض المسائل وتحليلها.

٤،٥ المبحث الخامس: الأصول التي اعتمد عليها الإمام الشاطبي في زوائده.

تنوعت الأصول الصرفية المعيارية التي اعتمد عليها الإمام الشاطبي زوائده الصرفية، ومكنت هذه الأصول من قدرة الشاطبي على إدارة الإضافات والاستدراكات في المسائل الصرفية وفي الحقول التي تعتمد عليها، وتُلاحظ الباحثة أن العلماء القدماء اعتمدوا فيما جمعوه من المسائل والقواعد النحوية والصرفية على ما جمع من علوم اللغة والأدب؛ تلك العلوم التي كان من أهم مصادرها: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي الموثوق بصحته، وعربية قائليه.

كما اعتمدوا على مشافهة العرب والرحلة إليهم؛ حيثُ يقيمون في بواديهم النائية، أو الحواضر التي نزحوا إليها، وبذلوا في تتبع النصوص المختلفة المتنوعة جهدًا مضنيًا، وتحملوا كثيرًا من مشاق السفر والرحلة, وخشونة العيش؛ للاختلاط بالعرب، ثم أخذوا يستعرضون الجزئيات المختلفة التي جمعوها،

ويضعون لها الكليات، وأعملوا ذهنهم في استخراج القواعد المضبوطة الجامعة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، وبرغم ما أنفقوا من جهد ووقت ومال، وتحملوا من عناء ومشقة، جاءت القواعد التي وضعوها نتيجة استقراء ناقص؛ لأنه من المحال استيعاب جميع ما ورد عن العرب، يُضاف إلى هذا أن القبائل العربية لم تكن في مستوى واحد من الفصاحة، ولا من السلامة من اللحن؛ بسبب اختلاطها بغيرها من الأعاجم، وقرب بعضها من الحضر. ولذلك كان العلماء يتحرزون عند جمع اللغة، ويفضلون بعض القبائل على بعض، وأكثر القبائل العربية التي نقل عنها، وأخذت العربية الصحيحة منها هم: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض قبائل كنانة، وبعض الطائيين، واستبعدت قبائل: حمير، ولخم، وجذام، وقضاعة، وغسان، وإياد، وثقيف، وبني حنيفة، وعبد قيس؛ وذلك بسبب تسرب الخطأ إليهم، لقربهم من الأعاجم، ومخالطتهم لهم[٤٩٦].

وقد حمل ذلك العلماء واضطرهم إلى القياس النحوي والصرفي في بعض المسائل، فأصبحت القواعد التي وضعت بعد الاستقراء والقياس الصحيح، هي المقياس لعلم النحو والصرف، وأهدر ما عدا ذلك من المصادر[٤٩٧]، وعلى ذلك لم يبتدع الشاطبي مقاييس وأصول ومعايير جديدة للكلام العربي، إنما استطاع توجيه آراؤه من منطلقات أصولية تعارف على وجودها النحاة والصرفيين، ويمكن بيان أهم ما اعتمد عليه، على النحو الآتي:

---

[٤٩٦] عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين. ١٤٢٧ – ٢٠٠٦. *الاقتراح في أصول النحو*. المحقق: عبد الحكيم عطية – علاء الدين عطية. دمشق: دار البيروتي. ص٩١

[٤٩٧] محمد عبد العزيز النجار. ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م. *ضياء السالك إلى أوضح المسالك*. دم: مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ج١. ص١٢.

أولاً– القياس.

اعتمد الشاطبي في زوائده الصرفية على القياس؛ باعتباره عاملاً مُهِمّاً في تأصيل الإضافات والاستدراكات، وبُني القياس في فكر الشاطبي على العلاقات المعنوية القائمة بين الكلمات، والعمل على توجيهها وتأويلها وتحليلها، وأسهم ذلك في توسيع رقعة المعطى الصرفي واستدلالاته، ولا ضير في استعمال الشاطبي للقياس في عملية التأصيل الصرفي؛ لأنه من المتأخرين الذين لم يصح سماعهم للغة العربية؛ لأنه دخلها الانحراف واللحن والتغيير، فمن الواجب أن يلتزم بالأصل القياسي للبناء المقيس، والذي سيضاف إلى رصيد اللغة العربية، ويعدُّ شاهداً على حيويتها وقبولها للمستجدات، وقد تمكن الشاطبي من استعمل القياس بشكل تفاعلي لا يخلو من تعامل منطقي عقلي يرجح ويستوعب ويوجه بما يحتمل البناء الصرفي واستعمالاته اللغوي في مختلف السياقات. [٤٩٨]

وتنطلق فلسفة القياس في استخدامات الشاطبي له في الزوائد الصرفية من كونه هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، وهو معظم أدلة النحو والصرف، والمعول في غالب مسائله عليه، فيمثل عند الشاطبي علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب الفصيح الموثوق بصحة قائليه؛ لذا قال ابن الأنباري: اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا يعلم أحد من العلماء أنكره؛ لثبوته بالدلالة القاطعة.

ويعرف القياس في الاصطلاح اللغوي: ردُّ الشَّيء إلى نظيره وذلك بصياغة كلمات على أنماط كلمات أخرى موجودة[٤٩٩]، واجتهد الإمام الشاطبي في ذلك عبر زوائده التي تستهدف أبنية الكلمات، ويكثر

---

[٤٩٨] جلال الدين. ١٤٢٧ – ٢٠٠٦. *الاقتراح في أصول النحو*. ص١٧٣.

[٤٩٩] عمر، أحمد مختار. ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. *معجم اللغة العربية المعاصرة*. ج٣. ص١٨٨٣.

استعمال القياس عند المتأخرين في ذلك، وهو من وسائل التوسع اللغوي الذي برع علماء اللغة العربية في ابتكاره والنسج على منواله.

ثانياً– الإجماع.

الإجماع وهو اجماع علماء البصرة والكوفة، وعند النحاة حجة، والرأي الذي يخالف ما اجمع عليه مردود. وقد اعتمد الإمام الشاطبي على الإجماع دليلا فيما يعرضه من مسائله الصرفية، قال ابن جني عن الإجماع: "أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص. والمقيس على النصوص فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة."[٥٠٠].

وقال في موضع آخر: يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين، وذلك كإنكار أبي العباس[٥٠١] جواز تقديم خبر ليس عليها فأحد ما يحتج به عليه أن يقال له: هذا أجازه سيبويه، وكافة أصحابنا والكوفيون أيضاً؛ فإذا كان ذلك مذهباً للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه ، وقال: ولعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم؛ لأن للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصاً ، وقال: فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ أن بدأ هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت قولهم في (هَذَا جُحر ضَب خرب): إنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه، وأما أنا فعندي أن في القرآن مثل ذلك نيفا على ألف موضع وذلك أنه على حذف المضاف والأصل جحر ضب خرب جحره فجرى خرب وصفا على ضب، وإن كان في الحقيقة لـ (الجحر) كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، وإن كان

---

[٥٠٠] ابن جني. د.ت. *الخصائص*. ج١. ص ١٩٠.

[٥٠١] أبو العباس هو المبرد

القيام للأب لا للرجل ثم حذف الجحر المضاف إلى الهاء، وأقيمت الهاء مقامه؛ فارتفعت؛ لأن المضاف المحذوف كان مرفوعاً؛ فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس خرب، وقال غيره: إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافاً لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رد[٥٠٢].

وقال ابن الخشاب في المرتجل:" لو قيل: إن من الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولا إجراء لها مجرى إن الشرطية وتلك لا موضع لها من الإعراب لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز "[٥٠٣].

وإجماع العرب أيضا حجة، ولكن أنى لنا بالوقوف عليه؟!، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء ويبلغهم ويسكتون عليه، فوظف الشاطبي الإجماع بشكل قوي، ولم ينكر جهود السابقين، ومن يتأمل طبيعة الزوائد الصرفية يجد فيها أن الإجماع مرتكز أساس في التوجيه الصرفي والتأويل الدقيق لمجمل المعطيات الصرفية وتوجهاتها التخصصية التي دأب الشاطبي إلى توضيحها وتوظيفيها.

ثالثاً– التعليل.

اعتمد الشاطبي على التعليل في توضيحاته للزوائد الصرفية وعند طرحها وذكرها في سياق معالجة المسائل الصرفية التي تشتمل عليها ألفية ابن مالك، فالتعليل: ما يستدلّ به من العِلَّةِ على المعلول أو استدلال على المسبَّب بالسَّبب[٥٠٤]، وساعد ذلك الإمام الشاطبي في توضيح طبيعة الزوائد الصرفية وتحليلها بعمق في الإضافات والاستدراكات التي ذكرها عند شرحه على ألفية ابن مالك في النحو والصرف.

وقال ابن جني في الخصائص: " اعلم أن علل النحويين أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين وذلك أنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس وليس كذلك

---

[٥٠٢] نفس المرجع. ج١. ص١٩٣.

[٥٠٣] جلال الدين. ١٤٢٧ – ٢٠٠٦. *الاقتراح في أصول النحو*. ص١٦٤.

[٥٠٤] عمر، أحمد مختار. ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م. *معجم اللغة العربية المعاصرة*. ج٢. ص١٥٤٠.

علل الفقه لأنها إنما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام وكثير منه لا يظهر فيه وجه الحكمة كالأحكام التعبدية بخلاف النحو فإن كله أو غالبه مما تدرك علته وتظهر حكمته "[٥٠٥].

وقال أبو عبد الله الحسين بن موسى الدينوري الجليس في كتابه ثمار الصناعة: "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم"[٥٠٦].

وارتبط التعليل عند الإمام الشاطبي بالاستدلال المنطقي التفسيري الذي يرمي إلى التوضيح، وأسهم ذلك في بروز ظاهرة التأويل الصرفي بوضوح عند الإمام العلامة في متن طرحه وتناوله لمجمل الزوائد الصرفية والاستدراكات والتعليقات والإضافات؛ لذا لاحظت الباحث القدرة الحجاجية العالية في التعامل مع الزوائد الصرفية ورصدها وتوثيقها في متن هذا البحث.

رابعاً– القواعد والمعايير.

اعتمد الشاطبي في زوائده الصرفية على القواعد والأسس والمعايير التي ألفها النحويون والصرفيون السابقون، وشأنه في ذلك شأن كل المتأخرين، ولم يمنع ذلك الشاطبي من إضافة تعليقات واستدراكات وزوائد على أبنية الكلمات والموضوعات المتعلقة بها، وتلعب القاعد الصرفية دوراً مهماً في توجيه الزوائد الصرفية التي يطرحها الإمام الشاطبي في شرحه لألفية ابن مالك في النحو والصرف، فكان ملماً بكل قواعد البناء الصرفي واستطاع توظيفها بشكل تفاعلي يبرهن على قوة الاستدلال والاستعراض في التحليل المتعمق والمناقشة الحثيثة، التي طالما عقد لها الشاطبي أبواباً متنوعة، أسهمت في رفد علم الصرف

---

[٥٠٥] ابن جني. د.ت. *الخصائص*. ج١. ص٤٩.

[٥٠٦] جلال الدين. ١٤٢٧ – ٢٠٠٦. *الاقتراح في أصول النحو*. ص٩٨.

العربي بكثير من التحليلات والإشارات المتعمقة، ومهما يكن من أمر، فالشاطبي لم يبتدع أية بدعة غير حسنة في العربية إنما امتلك ملكة مكنته من التحليل والتعمق والمقارنة.

يتّضح للباحثة مما سبق في الأصول الصرفية التي اعتمد عليها الإمام الشاطبي، وقوة الطرح في التحليل والتعمق في المناقشة عند الاستيضاح واستحضار الأمثلة والشواهد، وساعد ذلك في إضفاء روح الجدة والرصانة على شرح الشاطبي، واستجلى الجانب المقصدي الدلالي المترابط في أبنية الكلمات وطبيعة صيغها، وأوزانها، وحقولها التي تنتمي إليها.

٤،٦ المبحث السادس: استشهادات الشاطبي واستدلالاته في زوائده الصرفية.

تمثل الشواهد مقوماً أساسياً في الزوائد الصرفية عند الإمام الشاطبي، وتبرز قيمتها في تحليلاته لطبيعة الزوائد وحقولها ومسائلها وقضاياها، ويعتمد الاستدلال في النحو العربي على ثلاث ركائز هي السماع والقياس واستصحاب الحال، قال ابن الأنباري أن أدلة صناعة الإعراب ثلاثة، هي: نقل، قياس، استصحاب حال"[٥٠٧]، وعرف النقل في الاستدلال النحوي والصرفي على أنه: الكلام العربي الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح، وتقصد الباحثة بالشواهد في هذا البحث الدليل الأول من الأدلة وهو النقل؛ لأن الإمام الشاطبي من المتأخرين، فحتماً سيعتمد في استشهاداته على النصوص الثابتة والموثوق من صحة قائليها، وتستهدف الباحثة الشواهد المتعارف عليها والتي نقلها الإمام الشاطبي في زوائده، والتي تخرج من حد القلة إلى الكثرة[٥٠٨]، في الاستدلال الصرفي في الزوائد والإضافات التي قام بها الشاطبي.

---

[٥٠٧] ابن الأنباري.١٣٩١ – ١٩٧١. *الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو*. المحقق: سعيد الأفغاني. دار الفكر. ص ٤٥.

[٥٠٨] عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي.١٤٠٧ – ١٩٨٧. *لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة*. المحقق: فوقية حسين محمود. عالم الكتب. ص ٨١.

والشواهد في طبيعتها تكون متواترة؛ أي متصلة الرواية موثوق بها، أو تكون طريقة روايتها آحاداً، فالمتواتر في الاستشهاد هو لغة القرآن الكريم وما تواتر من السنة وكلام العرب الفصيح، ويرى ابن الأنباري أن هذا القسم يمثل دليلاً قطعياً من أدلة النحو والصرف يفيد العلم[٥٠٩]، وثمة إشارة إلى أن الشواهد النحوية والصرفية تتمثل في الشواهد القرآنية، والشواهد الحديثية، والشواهد الشعرية، وأقوال العرب الفصحاء.

وقد اهتم الشاطبي بالشواهد النحوية والصرفية جميعها، فكان يستشهد على المسائل النحوية والصرفية بالآيات القرآنية، وما فيها من قراءات متواترة وشاذة، ويستشهد بالأحاديث النبوية، وبأشعار العرب الذين يحتج بشعرهم، ويمكن بيان استشهادات الشاطبي في زوائده على النحو الآتي:

أولاً– الشواهد القرآنية والقراءات.

تُعدّ آيات القرآن الكريم من أعظم الشواهد، التي يحتج بها النحويون على المسائل النحوية، وقد استشهد الشاطبي في زوائده بكثير من الآيات القرآنية بقراءاتها المختلفة، واستدل بالقراءات المختلفة المتواترة منها والشاذة، وأدرجت الباحثة كثير من التوجيهات المتعلقة بالزوائد الصرفية عند عرضها لموضوعات الزوائد الصرفية ومسائلها، وكان في عرضه للقراءات لا يعزو القراءة إلى مَن قرأ بها في الغالب وإنما يقول : "في قراءة بعضهم"، أو "في قراءة"، أو "قرأ بعضهم"، وقد عزا بعض القراءات لأصحابها، وذلك قليل مقارنة بحشده للقراءات، وترد الباحثة ذلك إلى الثقافة الدينية والفقهية التي يمتلكها الإمام الشاطبي، والتي بدت جلية في زوائده الصرفية وإضافاته واستدراكاته.

---

[٥٠٩] الجويني. ١٤٠٧ – ١٩٨٧. *لمع الأدلة*. ص ٨٣.

ثانياً– الأحاديث النبوية الشريفة.

اختلف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف على المسائل اللغوية والنحوية وحاصل خلافهم يرجع إلى ثلاثة أقوال ذكرها الإمام البغدادي في خزانته، وهي[٥١٠]:

١. جواز الاستشهاد بالحديث الشريف على مسائل النحو واللغة، وهذا مذهب ابن مالك والرضي الاستراباذي وغيرهما، وسبقهما إلى ذلك أبو البركات بن الأنباري.

٢. منع الاحتجاج بالحديث النبوي على مسائل النحو واللغة. وهذا مذهب ابن الضائع وأبي حيان، وحجتهم أن الأحاديث النبوية رويت بالمعنى ولم تنقل عن النبي (ρ) بألفاظها، ولأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه، وقد رَدّ البغدادي هذا القول بأدلته؛ فقال: "والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحوي في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت".

٣. جواز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى بنقل ألفاظها؛ كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (ρ)، والأمثال النبوية، وهذا قول الشاطبي والسيوطي.

وترجح الباحثة الاحتجاج بالحديث الشريف مطلقا؛ لأن الرسول (ρ) أفصح من نطق بالضاد، وما زال العلماء يحتجون بالأحاديث النبوية دون إنكار، حتى جاء ابن الضائع، وأبو حيان فمنعا الاحتجاج بالأحاديث النبوية الشريفة، وقد جعلها الأنباري أصلاً من أصول الاحتجاج في اللغة، والنحو في مؤلفه لمع الأدلة[٥١١].

وقد سار الشارح الشاطبي على هذا المذهب؛ فقد استشهد في كتابه المقاصد الشافية بالأحاديث النبوية على الأحكام والمسائل النحوية والصرفية.

---

[٥١٠] عبد القادر بن عمر البغدادي. ١٤١٨هـ/١٩٩٧م. *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. ج١. ص٩-١٤.

[٥١١] سعيد الأفغاني، ١٤٠٧ – ١٩٨٧. *في أصول النحو*. المكتب الإسلامي. ص٤٧ وعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني أبو المعالي.١٤٠٧ – ١٩٨٧. *لمع الأدلة*. ص٨٣.

ثالثاً– أشعار العرب.

يعدُّ الشعر العربي من أهم أصول الاستدلال على المسائل والأحكام النحوية والصرفية وقد أكثر النحاة منه في كتبهم، فقلما تجد كتاباً نحوياً، ولو كان صغيرا إلَّا وتجد فيه أبياتاً من أشعار العرب، وقد بيّن العلماء الشعر، الذي يصح الاحتجاج به، وذكروا أنه يبدأ من العصر الجاهلي وينتهي أواخر القرن الثاني، أي في حدود سنة (١٨٠هـ) تقريباً، وإذا نظرنا إلى الشواهد الشعرية في الزوائد الصرفية للإمام الشاطبي تبيّن لنا كثرة الشواهد الشعرية التي أوردها في زوائده واستدراكاته، وجميع هذه الشواهد من شعر العرب الفصحاء المحتج بشعرهم، وطريقة الشاطبي في إيراد الأبيات الشعرية أنه لا ينسبها إلى قائليها في الغالب، وكان يورد البيت كاملاً، وأحياناً يورد شطر البيت، أو موضع الشاهد منه فقط.

رابعاً– كلام العرب وأمثالهم.

سار الجوجري في شرحه على (شذور الذهب) على طريقة النحاة في الاحتجاج بأقوال العرب وأمثالهم على القواعد النحوية والصرفية، وقد ذكر أبو البركات بن الأنباري أن كلام العرب دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم لمع الأدلة، ص٨٣، وتنوع كلام العرب وأمثالهم في استشهادات الشاطبي عند ذكره لزوائده الصرفية، وفي أغلب الكلام المذكور هو محكي عند العرب، وأقوال سائرة.

ويتضح للباحثة أن الشاطبي امتلك قوة الاحتجاج في استعراض الزوائد الصرفية، فكانت عنده قدرة تخصصية عالية في التحليل والمناقشة والتأويل، ولم يكن الاستدلال عنده عابراً في طرح قضايا الزوائد وإضافة التعليقات والاستدراكات؛ إنما اعتمد على الحجج والبراهين الدامغة في سبيل بيان الوجه القواعدي الصحيح في المسائل الصرفية وما يتعلق بها من قضايا لها حضورها في الدرس النحوي واللغوي، وتُلاحظ الباحثة تشابك المقدرة اللغوية التخصصية فيما بينها عند استعراض قضايا الصرف والصوت والنحو والدلالة، ويبرهن ذلك على حيوية الاستدلال المنطقي في التحليل والطرح والمعالجة.